

العيد الوطني لقطر.. عقود من النهضة وعيون ترنو إلى المستقبل

قطر.. إنجازات عملاقة وطموحات لا تعرف الحدود

ويصّب في هذا السياق، الطفرة الاقتصادية النوعية التي شهدها قطر في عهد صاحب السمو الشيخ حمد لتحتج لنفسها مكانة لا يستهان بها على خريطة الاقتصاد العالمي، وخاصة فيما يتعلق بالصناعات المرتبطة بتسييل الغاز وصناعة النفط والبتروكيماويات، فضلا عن صدور القوانين الاستثنائية وتأسيس الأجهزة والهيئات التي تضمن لهذه الطفرة الاستمرارية لما فيه خير المواطن والوطن.

يضاف إلى ذلك الاهتمام بقضايا التعليم والصحة لما لهما من دور في بناء الإنسان الواعي المثقف القادر على التماشي مع متطلبات الاندية الثالثة التي أوشكت ان تودع عهدها الأول.

وقد احتلت قطر المرتبة الأولى في الشرق الأوسط من حيث الإنفاق على الصحة وفق التقرير السنوي لمنظمة الصحة العالمية للعام 2006.

كذلك دخل قطاع التعليم عهدا جديدا بتشكيل المجلس الأعلى للتعليم وإطلاق مبادرة تطوير التعليم والتوسع في المدارس وتأسيس المدينة التعليمية التي تضم فروعاً لجامعات عالمية مرموقة، إلى جانب التركيز على البحث العلمي الذي رصدت له الدولة ميزانية ضخمة تعادل 8.2% من الناتج المحلي.

ولم يفت القيادة القطرية هنا ما للمرأة من دور في التنمية كونها تشكل نصف المجتمع، فكان لها نصيب وافر من خطة التطوير وكانت هدفاً ومنطلقاً لهذه التنمية.

يضاف إلى ذلك كله، ما تشهده قطاعات الإعلام والاتصالات والرياضة والخدمات الاجتماعية والمجتمع المدني وغيرها من القطاعات التي تسهم في تطور الإنسان القطري، من ازدهار ونمو، ورغم هذه الإنجازات الكبيرة تبدو طموحات القيادة القطرية بغير حدود، يحدوها الأمل بتعزيز التطوير المحقق من أجل مزيد من النهوض الحضاري الذي يضمن مستقبلاً زاهراً للأجيال القادمة، فهنينا لقطر شعباً وقيادة احتفالها بعيدها الوطني ونحو مزيد من التقدم والأزدهار.

قد تبدو عشر سنوات فترة قصيرة في عمر الحضارة الإنسانية، إلا أنها تشكل علامة فارقة في تاريخ الأمم إذا كانت حافلة بالإنجازات الحضارية كما هي حال السنوات العشر أو أكثر قليلاً منذ تولى صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر مقاليد الحكم.

واليوم إذ تحتفل قطر بعيدها الوطني، فإنها تستلهم أصالة الماضي لتبني على ما أسسه الآباء والأجداد حضارة وتطوراً يمنحها مكانة دولية ودوراً يشهد القاصي والداني بأهميته في ترسيخ أسس السلام والعدل ليس في محيطها الخليجي فحسب، وإنما العربي والدولي.

وانطلاقاً من هذا الدور شارك صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع أشقائه قادة دول مجلس التعاون الخليجي في القمة الثلاثين التي استضافتها الكويت قبل أيام مع ما خرجت به هذه القمة من قرارات عززت العمل الخليجي المشترك، وهي بالتأكيد ستساهم في تعزيز أواصر الأخوة العربية ووصلة إلى حل قضاياها العادلة.

لا يمكن للمرء ذكر القضايا العربية العادلة دون المرور بدور قطر في العمل على توحيد الصف الفلسطيني، كما كان لها الدور الريادي في الملف اللبناني عقب اتفاق الدوحة الذي ساهم في إعادة السلم إلى الشوارع اللبناني ما أتاح للبنان انتخاب رئيس الجمهورية وأخيراً تشكيل حكومة وحدة وطنية ليستعيد البلد الشقيق دوره ومكانه في المنطقة. كذلك لا يمكن تجاوز الدور القطري في ملف النزاع في دارفور وما تبدله من جهود للتقريب بين الفرقاء.

وإذا كانت القيادة القطرية لا تالو جهوداً في حل النزاعات العربية والاهتمام بقضايا الأمة، فإن ذلك لم يشغلها عن النظر بعين الرعاية والاهتمام البالغ للمواطن القطري كونه حجر الأساس في مسيرة النهضة التي يتجدد العهد على مواصلة في الثامن عشر من ديسمبر من كل عام ذكرى تأسيس الدولة.



صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر

ستون مليار دولار استثمارات في مجال الطاقة من نفط وغاز وبتروكيماويات.. وقطر الأولى عالمياً في مجال تصدير ونقل الغاز المسال

الكريمة له، فعملت أولاً على توفير فرص العمل اللائق له وفقاً للكفاءة والمؤهل، مثلما عملت جاهدة على توفير الخدمات الأساسية له من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية وإسكان ونظام تقاعد، إلى جانب إنشائها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تأكيداً لالتزامها بتعزيز وحماية حقوق المواطن والمقيم على أرضها والارتقاء بها وفقاً لما هو معمول به في أرقى الدول وحسب التشريعات الدولية.

ولعل من أبرز ما عاشته البلاد في السنوات العشر الأخيرة ما يتعلق بالهضبة العمرانية من تحديث وتطوير للخدمات الأساسية والبنى التحتية من طرق ومشاريع صحية وإنشاء شبكة للصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار وبناء الجسور والحدائق العامة وتطوير خدمات الماء والكهرباء والاستشفاء والطبابة، إلى جانب ما شهدته البلاد من قفزة نوعية في مجال التعليم من تحديث للنظم التربوية والتعليمية وإنشاء المدارس المستقلة والعلمية والجامعات المتطورة، فضلاً عن إيلاء جامعة قطر المزيد من الرعاية والاهتمام، وتطوير اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، وتشكيل المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث.

أما المرأة فقد كان لها النصيب الأوفر من هذه الثروة الاجتماعية التي حققتها دولة قطر، إذ احتلت المرأة المركز المرموق الذي تستحقه إنسانياً واجتماعياً وثقافياً وتربوياً إثر توجيهات القيادة وعقب إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة برئاسة حرم سمو الأمير سمو الشقيقة

البلاد بعد أن كانت قد عززت الحريات العامة (حرية الإعلام والتعبير)، كما أقرت قانون السلطة القضائية الجديد القاضي بإنشاء محكمة التمييز وتشكيل المكتب الفني للتحقيق القضائي ومجلس القضاء ونظم العمل في مختلف دوائر هذا الحقل.

ولم تغفل الدولة مسألة تنظيم الحياة العامة للمجتمع إذ أولت اهتماماً خاصاً لقطاعات الجمعيات والمؤسسات الخاصة والعمل ومكافحة الإرهاب وحماية الثروات الطبيعية والبيئية فاستصدرت لغازية تنظيمها القوانين.

ولأن الإنسان أعلى ما تملك البلاد من ثروات، فقد كرست القيادة الحكيمه جل اهتمامها لخدمته ومن أجل توفير مستلزمات الرفاهية والحياة

طريقها نحو التنفيذ تدريجياً على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، فضلاً عن مجال الخدمات العامة والبنى التحتية الأساسية.

البناء الداخلي

فعلى الصعيد السياسي الداخلي، تبنت الدولة خطة إصلاح سياسية دستورية كبرى بدأت بانتخابات بلدية شاركت فيها المرأة القطرية لأول مرة بفاعلية، تلته خطوة إصدار دستور دائم بعد إقراره في استفتاء شعبي عام حظي بموافقة كبيرة.

وكرست الدولة في نهج متأن باخذ بمتطلبات الواقع ومقتضيات العصر الحديث باستقلال السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية في

سياسية واقتصادية مرموقة عززت من الخطى في ظل رؤية قيادية ثاقبة وحكمة صائبة.

ورشة إعمار

وقد انطلقت ورشة الإعمار والنهوض الحديثة مع بزوغ فجر عهد جديد ولد بتولي صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد في السابع والعشرين من يونيو عام 1995، شهدت خلالها دولة قطر تطورات نوعية قفزت بالبلاد من حالة إلى حالة اعتبرت مفصلاً حيويًا في مسيرتها النهضوية والتنمية.

وتميزت هذه السنوات العشر بارتفاع ملحوظ وتنام مطرد في مؤشرات النهضة الحديثة التي تعنى بالتنمية الشاملة والتي انطلقت وفق خطط مدروسة بدأت تأخذ

سجلت قطر بأحرف من ذهب ذكرى الثامن عشر من ديسمبر، ذكرى الاحتفال بيومها الوطني الذي تولى فيه الراحل الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني مؤسس قطر الحديثة الحكم في البلاد عام 1878م.

ويأتي احتفال قطر بعيدها الوطني لهذا العام، فيما توشك صفحات العقد الأول من الألفية الثالثة على الانقضاء، مسطرة تاريخاً حافلاً بالإنجازات والعمل الدؤوب. حادثة الخطى نحو عقد جديد موصول العطاء لتحقيق المزيد من الريادة بحدودها أمل وتفاؤل بالمستقبل، آخذة بأسباب التقدم وفق متطلبات العصر تلبية لحاجات إنسانها بناء ونهضة في شتى مناحي الحياة.

وإذا كانت دولة قطر تقف الآن على اعتاب العقد الثاني من تاريخ نهضتها الحديثة في ظل قيادة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، فإنها ترنو بعين تفاؤل واستبشار نحو مستقبل زاهر لشعبها. يملؤها حرص على أن تتجاوز ما بلغته مكانتها الدولية في العقد الأول لتتبقى منتدى دولياً وعربياً وإسلامياً وإقليمياً يقصده كل ساع إلى التعاون البناء والسلام والأمن والاستقرار في العالم.

عشر سنوات من عمر النهضة الحديثة تكاد تمضي ولا يزال الطموح أكبر في تحقيق مزيد من الإنجازات. والعزم ماض على مواصلة ورشة البناء الشامل. عشر سنوات عاشت إبانها البلاد مرحلة من أكثر مراحل تاريخها نمواً وتطوراً وازدهاراً في مختلف المجالات لم تعهدها منذ فجر استقلالها عام 1971، وساعد في نهوضها استقرار أمني قل نظيره في أكثر دول العالم استقراراً ومكانة



مشروع جسر الحبة بين قطر والبحرين جسر لمزيد من التواصل والأخوة

الاتصالات وتقنية المعلومات

بالتعاون مع جامعة انسياد في مارس الماضي لتحل المرتبة الـ 29 في واحد من أشمل التقارير وأكثرها مصداقية على مستوى العالم من حيث رصد وتقييم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على عملية التنمية والتنافسية في البلدان.

كما صنف التقرير جاهزية القطاع الحكومية بدولة قطر في المرتبة 22 في المجالات التالية: أولوية التكنولوجيا في القطاع الحكومي، شراء أحدث المعدات التقنية، وأهمية التكنولوجيا بالنسبة لرؤية الدولة المستقبلية، ومن حيث استخدام التكنولوجيا في القطاع الحكومي صنف التقرير قطر في المرتبة 25 وذلك من حيث التعريف بأهمية التكنولوجيا في الدوائر الحكومية، وتوفير الخدمات الإلكترونية الحكومية فاعلية استخدام الحكومة للتكنولوجيا ووجود الأجهزة التقنية في المؤسسات الحكومية.

تم تأسيس المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام 2004 لتنظيم قطاع الاتصالات والمعلومات بدولة قطر والعمل على بناء مجتمع معرفي من خلال تهيئة بنية تحتية متطورة ومجتمع قادر على التواصل واستخدام تقنية الاتصالات والمعلومات، وقد تم طرح العديد من المبادرات والبرامج التي ساهمت بالفعل في زيادة الوعي باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مناحي الحياة اليومية من تعليم واقتصاد وصحة، وتشمل مبادرات المجلس: التعليم الإلكتروني والصحة الإلكترونية والتعاملات الإلكترونية وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في قطر والأمن المعلوماتي.

الجدير بالذكر أن دولة قطر تقدمت 3 مراكز في التصنيف العالمي لتكنولوجيا المعلومات لعام 2008-2009 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي



جانب من حفل ختام الدورة الخامسة عشرة للألعاب الآسيوية (آسياد) في ستاد خليفة الدولي



مشروع لزوجة قطر العقاري.. صرح آخر من صروحها الشامخة